تقديم الكتاب

بقلم الدكتور عبد الوهاب عزام

١

كتاب « المعرّب من الكلام الأعجمى » لأبى منصور موهوب بن أحمد الجواليقى المتوفى سنة ٥٣٩[1] أجمع ماعرفنا من الكتب التى ضبطت الألفاظ المعربة . جمع فيه مؤلفه ماعرب من الألفاظ الأعجمية إلى عصره ، وحرص على أن يبين اللغات التى أخذت منها الألفاظ ، وأصول الألفاظ فى هذه اللغات ماوسعه علمه ، كما اجتهد أن يسند الأقوال إلى أصحابها من أئمة اللغة . ولم يأل جهدا فى الاستشهاد بالآيات والأحاديث والشعر . ورتّب ماجمع على حروف المعجم ، تيسيرا للمستفيد .

وصدّر كتابه بفصل بيّن فيه الحروف التى تعرف بها الكلمات التى ليست من العربية ، عنوانه : « باب مايعرف من المعرّب بائتلاف الحروف » .

٢

ويؤخذ على المؤلف وكثيرٍ ممن تكلموا فى الألفاظ المعربة أمور :

الأول : المسارعة إلى دعوى العجمة فى ألفاظ لا يستبين الدليل على عجمتها . وكأنهم حسبوا أن وقوع لفظ فى العربية وغيرها ، أو مقاربة لفظ عربى للفظ أعجمى فى بنيته ومعناه ، يكفى فى الدلالة على أن العربية نقلت عن غيرها هذا اللفظ الموافق ، أو ذاك اللفظ المشابه . وهذه سبيل يكثر فيها الغلط ، ويلتبس على غير المتثبت فيها الصواب والخطأ .

ومن أسباب الغلط فى هذا :

١ — أن التشابه بين لفظين فى لغتين ربما يكون اتفاقا ، دون أن تأخذ إحداهما عن الأخرى .

---

(١) هكذا أرخه كثير من المؤلفين ، والصواب سنة ٥٤٠ كما سيأتى تحقيقه فى ترجمته .

٢ — وأن اللغات السامية وجاراتها تبادلت ألفاظا فى عصور متطاولة قبـل الإسلام، فدخل فى الفارسية — مثلا — ألفاظ سامية. فرُبَّ لفظ فارسىّ يظن أصلا للفظ عربىّ، وهو فى الحقيقة لفظ سامىّ تسرب إلى الفارسية فى العصور القديمة. وقـد بعد بالباحثين عن الصواب ظنهم أن العربيـة لم تهب اللغات الأخرى من ألفاظها إلا فى العصور الإسلامية.

٣ — وأن علماء اللغة لم يعرفوا القرابة بين العربية وأخواتها الساميات، فعدّوا كل لفظ عربى معروف فى السريانية — مثلًا — دخيلًا فى العربية، ولم يعدّوا اللفظين من أصل سامىّ واحد.

إن دعوى التعريب لا تصـح إلا بأدلة واضحة، من الاشـتقاق أو التاريخ، أو خروج الكلمة عن الخصائص التى تمتاز بها الكلمات العربية، كاجتماع القاف والجـيم، أو الطاء والنون، فى كلمة، أو خلو كلمـة خماسية من أحد حروف الذلاقة، الخ.

ومن الكلمات التى ادعيت عليها عجمة الأصل بغير دليل بيِّن، "الحـرباء" قيـل إنها معرّبة عن "خربا" بالفارسـية، وهى كلمـة مركبة من "خـور" بمعنى الشمس، و"بان" بمعنى الحافظ. ولو كانت الحرباء تعرف فى بلاد العجم ولا تعرف فى بلاد العـرب لكان لهـذا التفسير وجه. وكذلك "الخِـير" و"الخباء" و"الذماء" و"البـارح" من الرياح، كما ترى فى مواضـعها من هذا الكتاب.

والثانى ممـا يؤخذ على الكتاب: ادعاء العجمة أحياناً دون بيـان الأصل. ويظهر أن المؤلف يغفل الأصل أحيانا لوضوحه عنده، مثل كلمة "جرداب" معرّب "كَرداب" وهو وسط البحر، أو الدوّامة فى المـاء، وكلمة "جاموس" وهى تعريب "كَاوميش".

والثـالث : المسارعة إلى التمـاس كثير من أصول الكلمـات الأعجمية فى الفارسية . وكانت الفارسية أقرب إلى علماء اللغـة من غيرها ، فكانت دعوى الفارسية فيما يظنونه أعجميا أقرب إلى ظنونهم . كما تخص كلمة "عجمى" بالفارسى أحياناً ، وهى فى الأصل لكل من ليس عربيا .

ومن أمثلة هـذا : كلمة "الأبيل" قال المؤلف (ص ٨٨) : « والأبيل الراهب فارسى معرّب » . والكلمة ليست فارسية ، بل سريانية ، ومعناها فى الأصل الحزين ، وتقال للراهب .

ومثل هذا قوله فى "الدينار" «فارسى معرّب» (ص ١٧٧) وهو رومى الأصل .

ونشأ من التسرع فى دعوى الفارسـية الإغراب فى ردّ الكلمات التى يدعى أنها فارسية إلى أصول فى لغة الفرس . كما قيل فى "تجفاف" — وهو ما يوضع على الخيل لوقايتها فى الحرب — أنه معرّب عن "تن پناه" بالفارسية ومعناه حافظ البدن (ص ١٣٩) . وأين اللفظ من اللفظ؟! ويشبه هـذا فى غرابة التأويل دعوى أن "الديباج" معرّب "ديو باف" أى نسج الجن (ص ١٨٨) ! وأن "الطنبور" معرّب "دُنْبَ بَرَهْ" أى ذيل الحَمَل (٢٧٣) ! .

والرابع مما يؤخذ على المؤلف : ذكر أسماء البلاد فى المعربات ، حيث لا يتوهم أحد أنها عربية ، مثـل "أرمينية" و"أذربيجان" فقد شغل نفسه بذكر هذه الأسماء بغير جدوى .

٥ — وكذلك يؤخذ على ترتيب الكتاب أن المؤلف رتب بالحرف الأول فقط وأهمل سائر حروف الكلمات ، فعسر على الباحث أن يعرف موضع الكلمة فى بابها ، فإذا أراد أن ينظر "تجفاف" — مثلا — كان عليه أن يرى باب التاء كله . ويجد القارئ فى الكتاب كلمات على هذا النسق : "جوهر" ، "جوز" ، "جلّوز" ، "جربّان" ، "جُمَّل" ، "جرهم" . يجمعها الحرف الأول ، ثم لا يرتبها حرف آخر .

٣

تصحيح الكتاب والتعليق عليه

تولى إخراج هـذا الكتاب القيّم وتصحيحه والتعليق عليه الأستاذ المحقق الثبت الشيخ أحمد محمد شاكر، وهو غنيّ عن التعريف، بما عُرف من آثاره فى التأليف ونشر الكتب القيمة النافعة. وبنو شاكر حفظهم الله علماء أذكياء بحاثون أثبات، يجودون على العربية والإسلام بأبحاثهم بين الحين والحين. وقِدْماً عُرف فى صدر الدولة العباسية « بنو شاكر » من رجال العلم وحماته.

وكل صفحة فى الكتاب ناطقة بما حمل الأستاذ نفسه من دأب على البحث، وعناء فى المراجعة، شاهدة بأن دقته فى الضبط والمراجعة يسرت الكتاب لقارئه، وهيأت له فوائد عظيمة، وقربت له مطالب بعيدة. ويمكن إجمال ما فعل الأستاذ فى التعليق على الكتاب فى الأمور الآتية :

١ — مراجعة الكلمات المعرّبة فى مظانها من المعاجم القديمة والحديثة، وضبطها، وزيادة فوائد لم يأت بها المؤلف.

٢ — وتأييد رأى المؤلف أو معارضته بآراء أصحاب المعاجم ومن ألفوا فى المعربات.

٣ — وتدارك مافات المؤلف أحيانا من تفسير الكلمات المعرّبة وتبيين أصولها.

٤ — وإسناد نُقُول المؤلف إلى أصحابها من أئمة اللغة، وتبيين مواضعها من كتبهم. فإذا قال المؤلف « قيل » بيّن الناشر صاحب القول، وإذا نقل عن ابن دريد — مثلاً — قال الناشر هو فى صفحة كذا من الجمهرة، ثم يصحح نقل المؤلف إن كان قد وقع فيه غلط.

٥ — وتبيين مواضع الأحاديث التى استشهد بها المؤلف، وتفسير الشواهد الشعرية، ونسبتها إلى أصحابها، وتبيين مواضعها من الكتب.

٦ ــ ومناقشة المؤلف فى دعوى العُجْمة حين يخذلها الدليل، ونقل ما يخالف قوله من أقوال العلماء .

وهذه أمور شاقة مضنية، يعرف خطرها ومشقتها من عانى مثل هذا العمل. وتفصيل هذا الاجمال وتصديق هذه الدعوى يجدهما القارئ فى صفحات الكتاب فلست فى حاجة إلى التفصيل هنا والتدليل .

٤

ولو رجع الأستاذ الناشر فى بعض المسائل إلى من يعرف اللغة الفارسية واللغات السامية لاستطاع أن يُكوِّن حكما فى الترجيح بين الآراء، ولقطع الرأى فى مسائل كثيرة، ولكان التفسير والتعليق فى بعض الكلمات أقرب إلى الإصابة والإحكام. فقـد وقع فى المتن " وبُستان فى صدرى على كبير " والصواب " بِستان " بكسر الباء وهى أمر من الأخذ[1] (ص ٥٧) . ووقع فى التعليق على كلمة "جاموس" أنها تعريب " كاوميش " ومعنى " كاو " بقرة و " ميش " مختلط . والصواب أن " ميش " معناها نعجة، وأن الفرس توهموا فى الجاموس شبه البقر والنعاج، فوضعوا له اسما مركبا من اسميهما (ص ١٥٢) . ومن ذلك أنه وقع فى متن الكتاب أن " تجفاف " معـرّب " تن ياه " فنقل الأستاذ عن شفاء الغليل أنه معـرّب " تن پنـاه " وقال « والظـاهر أنه خطـأ » وما فى الشفاء أقـرب إلى الصواب . ومن ذلك أنه علّق على كلمة " الران " فيما نقله المؤلف عن ابن دريد بقوله « لا أدرى ما يريد ابن دريد فإن الران والرين الصدأ » الى أن قال « وأظن ابن دريد خلط فى هذه المـادة » . والصواب أن " الران " فى كلام ابن دريد كلمة فارسية معناها الفخذ .

(١) حقيقة أنها ضبطت فى ص ٥٧ س ٢ ، ٤ بضم الباء ، ولكنه سهو فى التصحيح ، استدركناه فى ص ٢٦٤ س ١٧ ، فبينا أنه بكسر الباء وأن الضبط بالضم خطأ . أحمد محمد شاكر

فمثل هـذه الهنات القليلة فى هـذا العمل العظيم تعويذة من عين الكمال كما يقـال .

وبعد : فان نشر كتاب المعرّب للجواليقى فائدة عظيمة لعـلم العربية ، وأمنية من أمانى علمائها ، وكان فرضا على علماء العربية نشر هذا الكتاب . وقد قام عنهم بهذا الفرض الأستاذ أحمد محمد شاكر ، وزاد بتصحيحه وتعليقه فوائد تشهد بسعة الاطلاع والدأب على البحث ، وتدل على فكر درّاك وعلم واسع .

والله يجزيه عن العربية وأهلها خير الجزاء ،

رمضان سـنة ١٣٦٠ عبد الوهاب عزام

مقدمة المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حق حمده ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً .

رأيت كتاب "المعرب" ، للجواليقي أول ما رأيته ، النسخة المطبوعة في ليبزج سنة ١٨٦٧ ، فأعجبت به ، ورأيته كتابا نافعا مفيدًا ، على ما فيه من هَنَاتٍ لا تعيبه . ورأيت النسخة المطبوعة غير محققة تحقيقا جيدًا ، ورأيتها مأخوذة عن نسخة واحدة ناقصة ، فبدا لي أن أنشره في مصر مصححا محققًا . فأشار عليّ الأستاذ الكبير العلامة ، الدكتور منصور بك فهمي ، المدير العام لدار الكتب المصرية ، أن أعزم على تحقيق أمنيتي ، وأن تقوم الدار بطبعه ، وإشارته أمر ، ورأيه خير ، فأطعت وعزمت . ثم عُرض الأمر على المجلس الأعلى لدار الكتب ، فأقره . وحُمِّلت عبء هذا العمل العظيم ، فأقدمت مستعينًا بالله متوكلا عليه . ثم وجدت بالدار من الكتاب ثلاث نسخ أُخر مخطوطات ، سأصفها فيما بعد ، كانت أصولاً نافعة في تحقيقه ، لاختلاف مصادر كتابتها ، فخرج الكتاب من بينها بيّنا صحيحا متقنًا . والحمد لله وحده .

سرت في تصحيح الكتاب على طريقتنا المثلى ، طريقة علمائنا المتقدمين ، من المحافظة على الأصول ، والترجيح بينها إذا اختلفت ، أو التوقف إذا لم نجد دليلا يرجح ، أو كانت النسخة متفقة على الخطأ ، إلّا أن يكون الصواب ظاهرًا لا مرية فيه ، فنثبته ونشير إلى ما في الأصول ، حرصا على الأمانة في النقل ، فربَّ كلمة يجزم مصحح الكتاب بتغليطها تكون صوابا في نفسها ، ولها وجه خفي عليه ، يعرفه غيره ، واجتهدت في الرجوع بالنصوص إلى مصادرها الأولى التي عنها أخذ المؤلف ،

إن عرفتُها ، و إلا قابلتُها على أكثر ما بين يدىّ من المصادر ، حرصا على الثبت ، و إئلاجا للصدر ، وتحقيقا لليقين أو الراجح فى العلم .

وهذه هى الطريقة التى عُنى بها المتقنون من علماء الإسلام فى عصور ازدهار العلم ، وخاصةً علماء الحديث ، وهم الذين رسموا قواعد النقل ، وأصول التحقيق والتصحيح . وهى الطريقة التى أخطأها المتأخرون من علمائنا ، إلّا أفراداً نوابغ ، والتى أخطأها أكثر القائمين على تصحيح الكتب فى مطابع مصر وغيرها من بلاد الإسلام . وهى الطريقة التى عُنى بالسير عليها أكثر المستشرقين من علماء أوروبة ، فيما نشروا من مفاخر العربية وآثار الإسلام ، على قدر ما لديهم من معرفة بالعربية ، وعلم بعلومنا . وظن كثير من الناس أنها طريقة ابتكروها ، وخطة انفردوا بها (١) .

ثم أسهبتُ قليلا فى شرح الكتاب ، وناقشتُ المؤلف فى كثير مما نقل أو رأى ، وخالفتُه فى ألفاظ ادّعى أنها معرّبة وهى عربية الأصل ، وخاصة فى الكلمات التى جاء بها القرآن الكريم . فقد حكى المؤلف القولين المعروفين عند العلماء فى هذه الألفاظ التى يدّعون أنها معرّبة (ص٥٢ — ٥٣) ونقل كلمة أبى عُبيدة معمر بن المثنى « من زعم أن فى القرآن لسانا سوى العربية فقد أعظم على الله القول » . ثم نقل عن ابن عباس ومجاهد وعِكْرِمة فى أحرف كثيرة — يعنى من كلم القرآن — أنها من غير لسان العرب ، ثم قال الجواليقى : « فهؤلاء أعلم بالتأويل من أبى عبيدة ، ولكنهم ذهبوا إلى مذهب ، وذهب هذا إلى غيره . وكلاهما مصيب إن شاء الله ، وذلك : أن هذه الحروف بغير لسان العرب فى الأصل ، فقال أولئك على الأصل ، ثم لفظت به العربُ بألسنتها ، فعرّبَتْه ، فصار عربيا بتعريبها إياه ، فهى عربية فى هذه الحال ، أعجمية الأصل . فهذا القول يصدق الفريقين جميعا » .

(١) فصّلتُ القول فى تصحيح الكتب وأثر المتقدّمين فيه ، فى مقدّمة شرحى على الترمذى ص١٦ — ٣٤ .

وهذا الخلاف معروف قديما عند علماء الأصول وغيرهم . قال أبو منصور الأزهرى اللغوى (صاحب كتاب "تهذيب اللغة" المتوفى سنة ٣٧٠) : « إن الاسم قد يكون أعجميا فتعرّبه العرب فيصير عربيا » نقله الفخر الرازى فى تفسيره (٦ : ٦٥٨) وابن منظور فى اللسان (٥ : ١٦٣) . والقول الذى اختاره الجواليقى ، تقليدا لأبى عبيد والأزهرى وغيرهما ، وجعله مصدّقًا للفريقين جميعا — : اختاره كثير من علماء الأصول ، ومن علماء اللغة ، ممن قبله وممن بعده . وانظر مثلا المستصفى لحجة الإسلام الغزالى (١ : ١٠٥ — ١٠٦) وشرح مسلم الثبوت (١ : ٢١٢ — ٢١٣) والصاحبى (ص ٢٨ — ٣٠) والمزهر (١ : ١٢٩ — ١٣١) . وهو قول ينبو عنه التحقيق ، وإنما ذهب إليه من ذهب ، إعظاماً لما رُوى عن بعض الأقدمين فى ألفاظ قرآنية أنها معربة ، وعجزًا عن تحقيق صحة الرواية عنهم ، وعن تحقيق صحة هذه الحروف فى كلام العرب ، ثم تقليدًا لأولئك القائلين ، وجمعًا بين القولين زعموا ! !

والقائلون بأن « ليس من كتاب الله شىء إلاّ بلسان العرب » كالشافعىّ الإمام ، وأبى عُبيدة والقاضى أبى بكر الباقلانى ، وأكثر أهل العلم من المتقدّمين ، لم يكن ليخفى عليهم أن الكلمة إذا أخذها العرب من غيرهم ، وصاغوها على أوزان حروفهم ، ودارت فى أشداقهم ، ومرنت عليها ألسنتهم ، أنها صارت من لغتهم ، بالنقل والاقتباس . ولكنهم ذهبوا إلى معنى أعلى ، وفقه فى اللغة والقرآن أسمى . ذهبوا إلى أن هذا الكتاب المعجزَ العربىَّ المبين ، كما جاء هدًى للناس ، وداعيًا إلى الله مرشدًا ، وذكرًا للعرب وشَرَفًا ، جاء حافظًا لغتَهم ، موحِّدا لما اختلف من لهجاتهم ، جامعًا ما تفرقت به ألسنة القبائل ، على أفصح اللهجات ، وأبْيَن الألسنة ، وأنْقَى الألفاظ ، وقد فعل . فهم يرون أن هذا القرآن ، وقد امتنّ الله فيه على العرب بأنه عربىّ ، فى آيات متكاثرة متواترة ، وهذا المقصد من لغة العرب من مقاصده ، لا يعقل

أن تكون كلمة من كلماته — حاشا الأعلام — دخيلة على لغة العرب . ثم من يقول هذا ؟ يقوله أعلم العلماء بالعربية ، وأفصح الناس قيلا بعد العصر الأوّل ، الإمامُ الشافعىّ ، اسمع قوله فى كتاب "الرسالة"[1] .

"فالواجبُ على العالمين أن لا يقولوا إلّا من حيث عَلِمُوا . وقد تكلّم فى العلم مَنْ لو أمسك عن بعض ما تكلّم فيه منه لكان الإمساك أولَى به ، وأقربَ من السلامة له ، إن شاء الله . فقال منهم قائلٌ : إنّ فى القرآن عربيا وأعجميا . والقرآن يَدُلُّ على أن ليس من كتاب الله شىء إلا بلسان العرب . ووَجَد قائلُ هذا القولِ من قِبَلِ ذلك منه ، تقليدًا له ، وتركًا للمسئلة له عن حجّته ، ومسئلةِ غيره ممن خالفه . وبالتقليد أغفل مَن أغفل منهم ، والله يغفرُ لنا ولهم . ولعلّ من قال إن فى القرآن غير لسان العرب ، وقُبِلَ ذلك منه : ذهبَ إلى أن مِن القرآن خاصًّا يجهلُ بعضُه بعضُ العرب . ولسانُ العرب أوسع الألسنة مذهبًا ، وأكثرُها ألفاظًا . ولا نعلمه يُحيط بجميع علمه إنسان غيرُ نبىّ . ولكنه لا يذهب منه شىء على عامتها ، حتى لا يكون موجودًا فيها من يعرفُه . والعلم به عند العرب كالعلم بالسُّنة عند أهل الفقه ، لا نعلم رجلاً جَمَعَ السنن فلم يذهب منها عليه شىء . فإذا جُمع علمُ عامّةِ أهل العلم أتى على السنن ، وإذا فُرِّق علم كل واحد منهم ذَهب عليه الشىءُ منها ، ثم كان ما ذهب عليه منها موجودًا عند غيره . وهم فى العلم طبقاتٌ : منهم الجامعُ لأكثره ، وإن ذهب عليه بعضُه ، ومنهم الجامع لأقلّ مما جَمع غيرُه . وليس قليل ما ذهب

(١) كتاب الرسالة للشافعي بشرحنا وتحقيقنا (ص ٤١ — ٤٥) .

من السنن على مَن جَمَع أكثرَها — : دليلا على أن يُطلب علمُه عند غير طبقته من أهل العلم ، بل يطلب عند نظرائه ما ذَهب عليه ، حتى يؤتى على جميع سُنَن رسول الله ، بأبى هو وأمّى ، فيتفرّدُ جملةُ العلماء بجمعها . وهم درجاتٌ فيما وَعَوْا منها . وهكذا لسانُ العرب عند خاصتها وعامتها : لا يذهب منه شىء عليها ، ولا يُطلب عند غيرها ، ولا يعلمه إلّا مَن قَبِلَه عنها ولا يَشْرَكُها فيه إلّا من اتّبعها فى تعلمه منها . ومَن قَبِلَه منها فهو من أهل لسانها . وإنما صار غيرُهم من غير أهله بتركه ، فإذا صار إليه صار مِن أهله . وعلمُ أكثر اللسان فى أكثر العرب أَعَمُّ من عِلم أكثر السنن فى العلماء . فإن قال قائلٌ : فقد نَجِدُ من العجم مَن ينطقُ بالشىء من لسان العرب ؟ فذلك يحتملُ ما وصفتُ مِن تعلمه منهم ، فإن لم يكن ممن تعلّمه منهم فلا يوجدُ ينطقُ إلا بالقليل منه . ومَن نطق بقليل منه فهو تبعٌ للعرب فيه . ولا نُنكرُ إذْ كان اللفظُ قِيل تعلُّمًا أو نُطِقَ به موضوعا أن يوافقَ لسانُ العجم أو بعضُها قليلًا من لسان العرب ، كما يتفق القليل من ألسنة العجم ، المتباينةِ فى أكثر كلامها ، مع تنائى ديارها ، واختلافِ لسانِها ، وبُعْدِ الأواصرِ بينها وبين من وافقت بعضَ لسانه منها " .

والعرب أمة من أقدم الأمم ، ولغتها من أقدم اللغات وجودًا ، كانت قبل إبراهيم وإسمعيل ، وقبل الكلدانية والعبرية والسريانية وغيرها ، بلْهَ الفارسية . وقد ذهب منها الشىء الكثير بذهاب مدنيتهم الأولى قبل التاريخ . فلعل الألفاظ القرآنية ، التى يُظن أن أصلها ليس من لسان العرب ، ولا يعرف مصدر اشتقاقها ، لعلها من بعض ما فُقد أصلُه وبقى الحرفُ وحده . ثم تزيّد بعض العلماء المتأخرين

وتكاثروا ، فى ادّعاء العجمة لألفاظ من حروف القرآن ، وكلما رأى أحد كلمة فيها شبهة رأي فى عجمتها ، طاروا بها ، وجمعوها إلى ما عندهم ، حتى ألّف بعضهم فى ذلك كتبا[1] ! !

وبعد : فإن كتاب "المعرّب" للجواليقى كتاب جيد ، فيه علمٌ كثير ، وفيه خطأ نادر . وصفه تلميذه أبو البركات الأنبارى[2] بأنه « لم يعمل فى جنسه أكبر منه » ولكنه لم يستوعب كل ما دخل فى العربية من غيرها ، والاستيعاب يعجز عنه الأفراد ، وقد تقاربه الجماعات . والرجلُ اجتهدَ وسعَه ، جزاه الله أحسن الجزاء .

وقد ذَيَّلَ عليه أحدُ علماء القرن التاسع . ففى طرة النسخة ح من نسخ الكتاب تحت العنوان ، ترجمة المؤلف بخط كاتب النسخة ، ثم قال الكاتب ما نصه : « لخصته — يعنى ما ذكر من الترجمة — من مقدّمة "التذييل" للفاضل عبد الله ابن محمد بن أحمد العذرى الشهير بالبشبيشى من خطه . ولكن الجواليقى ، مع جودة كتابه هذا ، لم يستقصِ تتبع الألفاظ من أماكنها ، ولم يُدْئِبْ[3] نفسه فى استخراجها من معاقلها ومكامنها ، فندَّ عنه من هذا الباب شىء كثير ، وشذ عنه من موضوع الكتاب أمر خطير . فمنّ الله سبحانه وتعالى بالفاضل المتبحر ، والنحرير المدبر ، جمال الدين عبد الله بن محمد بن أحمد بن أبى بكر بن موسى العذرى المولوى ، الشهير بالبشبيشى ، فذيل عليه مافاته ، بقدر الأصل صرارا ، مع التحرير والتنبيه على مافاته ، وعلى ما وقع فيه من الأوهام ، له أو لغيره ، ونسبة الشواهد الغير المنسوبة ، وتبيين تحريفها ، والخلاف فى كونها عربية أو مولده ، مع التحلية بنكتٍ مستظرفة ، وحكايات مستطرفة ، جاعلا علامة ذلك ع إشارة إلى أول حرف من علمه . وكان

(١) انظر مفتاح السعادة لطاشكبرى (٢ : ٢٦٩ — ٢٧١) .

(٢) نزهة الألبا فى طبقات الأدبا (ص ٤٧٤) .

(٣) يقال دأب فى عمله وأدأبَ غيرَه . والكلمة فى النسخة بهذا الرسم والضبط "يُدْأب" وهو خطأ فى رسم الهمزة على الألف .

ابتداؤه فيه فى ربيع الأوّل عام[1] وانتهاؤه فى ربيع الأوّل سنة[1] شكر الله سعيه ، وسماه بعد بسط العذر ، بـ" التذييل والتكميل لما استعمل من اللفظ الدخيل " فكم ترك الأوّل للآخر . انتهى » .

وهذا الكتاب الذى أشار إليه الناسخ ، لم يذكره صاحب كشف الظنون ، ولم يوجد فى الطبعة الأولى من فهرس دار الكتب ، ووجد فى الطبعة الثانية ، فى فهرس علم اللغة ، برقم ٢٣١ وعُرِّف فيها بما نصه : «تأليف أبى الفضل عبد الله ابن محمد بن أحمد العذرى المعروف بالبشبيشى ، كما هو مكتوب على ظاهر النسخة بخط جديد ، مخطوط وبه خروم فى الأوّل والأثناء والآخر» .

وقد بحثت عن ترجمة هذا المؤلف للتذييل ، بحثا طويلا ، لأن الناسخ بيّض لتأريخ التأليف كما ترى ، فلم أعرف فى أى عصرٍ كان ، ومطبوعاتنا ليس لأكثرها فهارس منظمة ، حتى وُجدت له ترجمتين ، فى الضوء اللامع (ح٥ص٧) وشذرات الذهب (ج ٧ ص ١٤٦) . وهذه ترجمته مجموعة منهما :

جمال الدين عبد الله بن أحمد بن عبد العزيز بن موسى بن أبى بكر العذرى البشبيشى ثم القاهرى الشافعىّ ، ولد فى ١٠ شعبان سنة ٧٦٢ ، وأخذ الفقه عن سراج الدين بن الملقن ، والعربية عن شمس الدين الغمارى ، واختص به ولازمه ، وبرع فى الفقه والعربية واللغة ، وكذا الوراقة وتكسب بها ، وكتب الخطّ الجيد ، ونسخ به كثيرا ، وناب فى الحسبة عن التقى المقريزى . وصنّف كتابا جليلا فى الألفاظ المعرّبة ، وكتابا استوعب فيه أخبار قضاة مصر وكتابا فى شواهد العربية ، بسط فيه الكلام . قال الحافظ بن حجر فيما نقل السخاوى : « سمعت من فوائده كثيرا ، وكان ربما جازف فى نقله » . ومات بالاسكندرية فى ٤ ذى القعدة سنة ٨٢٠ .

(١) هكذا هو ، بياض فى الأصل ؛ فى الموضعين .

والخلاف فى نسب العذرى هذا، بين ما كتب على طرة ح «عبد الله بن محمد ابن أحمد بن أبي بكر بن موسى» وبين ما فى الضوء والشذرات «عبد الله بن أحمد ابن عبد العزيز بن موسى بن أبى بكر» لم أجد مرجحًا فيه لأحد القولين على الآخر، وإن كنت أميل إلى ترجيح ما كتب على النسخة، لأن ناسخها نقل عن خط المترجم نفسه . ثم إن نسبته « البشبيشى » نصّ السخاوى فى الضوء على أنه منسوب إلى « بشبيش قرية من أعمال المحلة بالغربية » . ولكن ابن العماد فى الشذرات نسبه « البَشِيتى » وقال : « بفتح الموحدة وكسر الشين المعجمة وتحتيه وفوقيه ، نسبة إلى "بَشِيت" قرية بأرض فلسطين» . وهذا خلاف جوهرى غريب، وأنا أرجح النسبة الأولى، لأن الحافظ السخاوى أعرف بالمصريين، ولأن ناسخ نسخه ح نقل من خطه، وكتبه مرتين «البشبيشى» بحروف واضحة منقوطة لا تحتمل التصحيف، ولأن هذه النسبة مكتوبة أيضا على كتابه بدار الكتب ، كما نقلنا عن الفهرس .

كلمـــة فى تعـــريب الأعلام

القول فى التعريب وقواعده، لا يتسع له هذا المجال الضيق، وإن كانت مناسبته قوية، وهو فوق هذا مما أضطلع به المجمع اللغوىّ بمصر، وفيه أساطين اللغة وكبار أئمتها بمصر والشرق العربىّ الإسلامىّ .

وقد أقرّ المجمع قراراتٍ كثيرةً فى التعريب، منها قرارات فى كتابة الأعلام الأعجمية بحروف عربية . ونُشرت قرارات الأعلام فى مجلته[1]، ونُشرت قبل ذلك فى الصحف الدورية . وقـد رأيت أن أنقدها وأبين ما فيها من خطأ، وما ينتج عنها من خطر على العربية، وعلى صحة إخراج حروفها من أفواه أهلها إذا عملوا بهذه القرارات .

وهذه نصوص ما يحتاج إلى النقد منها :

١ — يكتب العَلَم الإفرنجى الذى يكتب فى الأصـل بحروف لاطينية بحسب نطقه فى اللغة الإفرنجية ومعه اللفظ الإفرنجى بحروف لاطينية بين قوسين فى البحوث والكتب العلمية، على حسب ما يقـرّه المجمع فى شأن كتابة الأصوات اللاطينية التى لا نظير لها فى العربية .

٢ — تكتب الأعلام الأخرى التى ترسم بغـير الحروف اللاطينية والعربيـة بحسب النطق بهـا فى لغتها الأصلية، أى كما ينطق بهـا أهلها لا كما تكتب، مع مراعاة ما يأتى من القواعد .

٧ — بعض القبائل والبلاد الإسلامية لها لغة خاصة لا يستعملونها فى الكتابة، وإنما يكتبون باللغة العربيـة . ولكن لهم أعلاماً بعض أصواتها لا يطابق الحروف العربية، وقد وضعوا لها إشارات لتأدية هـذا النطق، وفى بعض الأحيان تكون هذه الإشارات متعدّدة للصوت الواحد، فرأى المجمع أن يختار أحد هذه الاصطلاحات فى كتابة الأعلام . وقد وافق المجمع على كتابة الحرف "جَافْ" كافا بثلاث نقط .

(١) الجزء الرابع سنة ١٣٥٦ (ص ١٨ — ٢١) .

٨ ــ الأسماء الأجنبية النصرانيـة الواردة فى كتب التاريخ تكتب كما عربها نصارى الشرق . فمثـلا يقال بطرس فى (Peter) و بقطـر فى (Victor) و بولص فى (Paul) و يعقوب فى (Jacob) وأيوب فى (Job) وهكذا .

ثم فُصّلت فى القرارات بعض الحروف و بعض اللهجات فى اللغات الأخرى ، ووضعت لبعضها حروف خاصة ، ووُعد بوضع حروف أخر لبعضها .

وقبـل أن أنقد هـذه القواعد أنبه على خطأ عجيب وقع فى القـرار الثامن ، لا أدرى كيف فات هؤلاء الأعلام من أئمة العربية وعلماء الإسلام بالمجمع ؟ ذلك ضربُ المثـل باسمَىْ "يعقوب" و"أيوب" للأسماء « النصرانية » التى « عربها نصارى الشرق » ! ! أفيصدق هـذا التمثيل فى التاريخ ؟ أو يصـح على ما يعرف المسلمون ؟ ! إن "يعقوب" و"أيوب" ذُكِرَا فى القرآن علمين لنبيين كريمين ، كانا قبل المسيح عليه السلام ، وكذلك يعرفهما النصارى واليهود ، فلم يكن آسماهما قط من «الأسماء النصرانية» ، ولم يكونا من الأسماء التى «عربها نصارى الشرق» . فإما عرَّبهما ــ وأمثالهما ــ عربُ الجاهلية ، إن كانت هذه الأسماء معروفةً عندهم قبـل نزول القرآن ، وإما عرَّبهما الله سبحانه فى كتابه ، ونطق بهما سيد العرب ، بمـا أوحى الله إليه ، وأنزل عليه بلسانه العربىّ المبين ، ولن يمارى فى هذا أحد .

والقارئ لقـرارات الأعلام التى أقرّها المجمع ، يرى فيها معنى واحدا يجمعها ، ورُوحا واحدًا يسيطر عليها : الحرصُ على أن ينطق أبناء العربية بالأعلام التى ينقلون إلى لغتهم بالحروف التى ينطقها بها أهلوها ، وقَسْرِ اللسان العربىّ على آرتضاخ كل لكنة أعجمية ، لا مثالَ لها فى حروف العرب ، وتسجيل هذه الغرائب من الحروف ، برموز اصطلاحية تُدخَل على الرسم العربىّ ، تزيُّدًا فى الحروف وتكثُّرًا . حتى إذا ما تم هذا الأمر ، وجدنا اللغة العربيـة ، فى رسمها وكتابتها ، ونطقها ولهجاتها ، مجموعةً غريبة متنافرة ، من اللهجات الأعجمية ، والرسوم الرمزية ، ووجدنا ألسنة أبنائنا لا تقيم

حرفًا من العربية على ما نطق به العرب، مما أثبته علماء التجويد فى إخراج الحروف من مخارجها، وعلى قواعد بُنيت قواعد العلوم العربية، وبها حُفظ لنا كيف ننطق بالقرآن، وهو سياج اللغة وحاميها. وإن شئتَ أن ترى هذا الخطر مصوَّرًا مجسَّمًا، مُهدِّدًا بتدمير النطق العربىّ الفصيح، فاستمع إلى قراءة شباننا فى هـذا العصر، إذا ما قرؤا كلامًا عربيا فيه أعلام أجنبية، تسمع العجبَ العاجبَ، حروفًا عربية غيرَ مستقيمة ولا فصيحة، وقواعدَ مهلهلة ولحنًا مستفيضًا، ثم أعلامًا أجنبية تَعوجُّ بها الألسنة وتَميل الأشداق، وتؤكل فيها الحروف، تشبُّهًا بأصحابها فى نطقهم، أستغفر الله، بل تقليدا لنطق لغتين اثنتين للأعلام، ولو كانت أعلامًا صينية أو يابانية، لا يعرفون كيف ينطقها أهلها ! !

إن لغـة العرب قُبِلَتْ نطقًا، ونُقلتْ سماعًا، لم يضع لهـا العربُ الأقدمون القواعـدَ فى الإعراب والتصريف علوماً مدوّنةً، وإنما أُخذت عنهم اللغـة كما ينطقون، وجاء القرآن العظيم منبِّتًا أعلامَها، حافظا كيانَهـا، على مرّ الدهور. ثم استنبط علماء الإسلام القواعدَ العلمية، فى النحو والصرف والبلاغة والعروض وغيرها، من الاستقصاء والتتبع، وضم النظير إلى النظـير، والشبيه إلى الشبيه. ثم ما خرج عن النظـائر، جعلوه شـاذًا أو مسموعًا. ولكنهم لم يرسموا الحـدود الدقيقة، والقواعد الواضحة، فى التعريب ونقل الكلمات الأعجمية إلى العربيـة، فيما علمنا، أو لعل بعضَهم فعل ولم يصل إلينا، فيما فُقد من آثارهم بعوادى الزمن وأحداث الدهر، فإذا جئنا نحن وأردنا أن نضع القواعد لهذا كما وضعوا هم لغيره، وجب أن نترسم خُطَاهم، ونَتْبع آثارهم فيما صنعوا واستنبطوا، فاستقصينا النظائر، ونتبعنا الأمثال، حتى نُخرج القاعدةَ الغالبةَ، وما ندَّ عنها كان شاذا أو سماعيا، وإن شئنا وطاوعتنا القواعد قليلا، قسْنَا على الشاذّ والسماعىّ القليلَ النادر. وهذا شىء بديهىٌّ لا يكاد أن يشك فيه عالمٌ. فإذا أردنا أن نضع قاعدة لتعريب الأعلام على مثال لغة العرب، وجب أن نستقصىَ كل علم أجنبى نطق به العرب، وماذا كان

أصله فى لغة أهله ، وماذا صنع فيه العرب حين نقلوه ، لنأخذَ من ذلك معنًى جامعًا لصنعهم ، يكون أساسًا لما نضع من قاعدةٍ أو قواعدَ . وأكثرُ الأعلام التى نقل العربُ ، وأوثقها نقلًا ، ما جاء فى القرآن الكريم ، من أسماء الأنبياء وغيرهم ، فلو شئنا أن نخرج منها معنًى واحدًا تشترك كلُّها فيه ، بالاستقصاء التامّ ، والاستيعاب الكامل ، وجدنا فيها معنًى لا يخرج عنه اسم منها ، وهو " أن الأعلام الأجنبيةَ تُنقل إلى العربية مغيَّرةً فى الحروف والأوزان ، إلى حروف العرب وحدَها ، وإلى أوزان كلمهم أو ما يقاربها ، وأنها لا تنقل أبدًا كما ينطقها أهلها " . فهذا الاستقصاء والاستيعاب يُخرج إذن قاعدةً على النقيض من القواعد التى قررها المجمع اللغوىّ ، وهى قاعدة لا يُجَادل فيها ، إذْ هى من القواعد القطعية الثبوت ، لبنائها على الحصر الكامل ، الذى لا يشذ منه شاذَّة ، ولا تخرج عنه نادرة ، وهى أقوى ثبوتا ويقينا من كثير من قواعد النحو والتصريف ، لا يجوزُ خلافُها ، ولا الخروجُ عنها . ثم للعلماء بعد ذلك أن يَبْنُوا عليها ، وأن يستنبطوا فى حدودها وعلى ضوئها ، ما يظهر لهم من القواعد . أمَّا وضع قواعدَ يرفضها الاستقراء التام ، وتخرج بالعربية فى نطق الحروف ورسمها عن لغة العرب فلا .

وإنى لعلَى يقين من أن المجمع اللغوىَّ الموقَّر ، سيعيد النظر فى هذه القرارات التى أقرَّ ، ثم يعدلُ عنها ويرفُضها ، ويضع قواعدَ على الأصل الصحيح السليم ، رجوعاً إلى الحق ، وإحسانًا لسياسة اللغة ، التى مُلِّكَ القيام على سياستها وحَوْطَها . واتباعاً لسبيل الهُدَى ، إن شاء الله (١) .

(١) وقد كنت فى قبل رددت على قرار المجمع فى هذه المسئلة ، بإشارة موجزة ، فى تعليقاتى على الكامل للمبرد (ص ٥٦١ من طبعة مصطفى البابى الحلبى سنة ١٣٥٦) ثم وجدت للشيخ السكندرى رحمه الله ما يوافق رأينا هذا ويؤيده ، فى هامش كتابه المشهور (الوسيط ص ٢١٣ من طبعة دار المعارف) . والحمد لله على التوفيق .